

كراسة الشروط والمواصفات

عن عملية

أدوات وخامات نظافة

للأزهر الشريف

للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦ م

(٣)	• المقدمة
(٤)	أولاً: البيانات الأساسية:
	ثانياً: الشروط العامة:
(٥)	١ - القانون والقواعد الحاكمة.
(٥)	٢ - كراسة الشروط
(٥)	٣ - عنوان مراسلات صاحب العطاء
(٥)	٤ - تقديم العطاءات
(٦)	٥ - المسؤولية عن تكاليف العطاءات
(٦)	٦ - اللغة المستخدمة
(٦)	٧ - والعينات
(٦)	٨ - محتويات المظروف الفني
(٧)	٩ - محتويات المظروف المالي
(٨)	١٠ - الحرية في تعديل بنود الكراسة
(٨)	١١ - فتح المظاريف الفنية
(٨)	١٢ - أسباب عدم قبول العطاء
(٨)	١٣ - التقييم الفني
(٩)	١٤ - الجدول الزمني لإجراءات العملية
(٩)	١٥ - فتح المظاريف المالية
(٩)	١٦ - دراسة وتقييم العروض المالية والترسية
(٩)	١٧ - توقيع العقد
(٩)	١٨ - تعديل العقد
(٩)	١٩ - الدفعات المقدمة وشروط السداد
(١٠)	٢٠ - التنازل عن العقد
(١٠)	٢١ - التقاعس عن الإستلام
(١٠)	٢٢ - الفحص والإستلام
(١٠)	٢٣ - تسوية الخلافات والمنازعات بين الجهة الإدارية والمتعاقد
(١١)	٢٤ - التزامات المتعاقد
	ثالثاً: التأمينات:
(١٢)	١ - التأمين المؤقت
(١٢)	٢ - التأمين النهائي
	رابعاً: الجزاءات
(١٣)	١ - وجوب إلغاء العملية
(١٣)	٢ - جواز إلغاء العملية
(١٣)	٣ - غرامات التأخير
(١٣)	٤ - وجوب فسخ العقد
(١٣)	٥ - جواز فسخ العقد أو التنفيذ على الحساب
(١٥)	خامساً: بيان المواصفات الفنية
(١٨)	سادساً: نموذج العرض المالي
(١٩)	سابعاً: الأقرار
(٢٠)	ثامناً: نموذج العقد

عبدالله
جود

● المقدمة

١- نبذة عن الجهة الإدارية

الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتجليته ونشره ، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب ، وتعمل على إظهار حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر ورفق الحضارة وكفالة الأمن والطمأنينة وراحة النفس لكل الناس في الدنيا وفي الآخرة . كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري للأمة العربية ، وإظهار اثر العرب في تطور الإنسانية وتقدمها ، وتعمل على رقى الآداب وتقدم العلوم والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية والإنسانية والقيم الروحية ، وتزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالمختصين وأصحاب الرأي فيما يتصل بالشرعية الإسلامية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن ، وتخريج علماء عاملين متفهمين في الدين يجمعون إلى الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح . كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة ، والربط بين العقيدة والسلوك ، وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أسباب النشاط والإنتاج والزيادة والقدوة الطيبة ، وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، كما تهتم بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الإسلامية والعربية والأجنبية .

٢- موضوع العملية

في إطار دعم الدولة لمبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص وحرية المنافسة والقضاء على الفساد بجميع أشكاله وتلبية احتياجات الأزهر الشريف بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية فإنه يرغب في طرح عملية أدوات و خامات نظافة للأزهر الشريف للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ م وقد قام الأزهر الشريف بطرح العملية المذكورة طبقاً للشروط الآتية:

التوقيع والختم



أولاً: البيانات الأساسية للعملية

م	البيانات	المعلومات
١	طريقة التعاقد	مناقصة عامة
٢	تاريخ الإعلان	٢٠٢٦ / ٢ / ٤
٣	رقم العملية على بوابة التعاقدات العامة	
٤	تاريخ النشر على بوابة التعاقدات العامة	٢٠٢٦ / ٢ / ٤
٥	تاريخ اخطار لجنة تفضيل المنتج الصناعي المصري	٢٠٢٦ / ١ / ١٣
٦	مكان بيع الكراسة وتقديم العينات	بمقر مبنى مخازن الأزهر الرئيسية الكائنة بإمتداد شارع احمد سعيد - أمام مصنع تاكي لصناعة الإسفنج - العباسية - محافظة القاهرة
٧	ثمن الكراسة	٢٩٩ جنيهاً + الطوابع المقررة + القيمة المضافة
٨	التأمين الابتدائي	١١٥٠٠ جنيهاً
٩	موعد فتح المظاريف الفنية	٢٠٢٦ / ٢ / ٢٥ الساعة الواحدة ظهراً
١٠	مكان فتح المظاريف	بمقر إدارة التعاقدات بمبنى مشيخة الأزهر الجديد بطريق صلاح سالم بالدراسة - محافظة القاهرة
١١	مدة صلاحية سريان العطاءات	تسعون يوماً من تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية
١٢	مدة التوريد	شهر
١٣	بداية مدة التوريد	من اليوم التالي لاستلام أمر التوريد
١٤	مكان التوريد	بمقر مبنى مخازن الأزهر الرئيسية الكائنة بإمتداد شارع احمد سعيد - أمام مصنع تاكي لصناعة الإسفنج - العباسية - محافظة القاهرة
١٥	مكان تسليم العينات	- بمقر إدارة التعاقدات بمبنى مشيخة الأزهر الجديد بطريق صلاح سالم بالدراسة - محافظة القاهرة

التوقيع والختم

ثانياً: الاشتراطات العامة

١- القانون والقواعد الحاكمة

تسري أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية والقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية ولائحته التنفيذية على كراسة الشروط والمواصفات والعقد المبرم وكذلك أحكام القوانين المنظمة وعلى الأخص:-

- قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ .
- قرار وزير المالية رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٢١ باعتماد اللائحة المالية للموازنة والحسابات وتعديلاته.
- لائحة المخازن الحكومية.

٢- كراسة الشروط

- على أصحاب العطاءات مراجعة كراسة الشروط بعناية ودقة ويتم شراء الكراسة بموجب الاتي :-
- خطاب تفويض من صاحب العطاء باسم الشخص الذي سيقوم بشراء الكراسة على أن يكون موقع ومختوم بخاتم صاحب العطاء + الطوابع المقررة ذات الصلة .
- سداد قيمة شراء الكراسة بموجب إيصال بذلك .
- يجب تقديم كراسة الشروط المسترارة معتمدة ومختومة بخاتم صاحب العطاء على كل صفحة من صفحات الكراسة ، ويعتبر ذلك قبولاً منه بكل ما ورد فيها حيث تعتبر كراسة الشروط والمواصفات والمكاتبات المتبادلة جزءاً لا يتجزأ من العقد بين الأزهر وبين صاحب العطاء الفائز وعلى هذا لا يعتد بأي تعديل في الكراسة بسبب ما يدونه المتقدم من اشتراطات ما لم يقبل الأزهر ذلك صراحة.

٣- عنوان مراسلات أصحاب العطاءات

يجب أن يتضمن العطاء استيفاء كافة بيانات الإقرار المرفق من أرقام التليفون والفاكس والعنوان بالتفصيل داخل جمهورية مصر العربية والبريد الإلكتروني وأي مكاتبات ومراسلات وإعلانات وإخطارات توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر لصاحب العطاء على العنوان المذكور وكذا الفاكس تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية وتقع مسئولية عدم وصولها على صاحب العطاء دون أدنى مسئولية على الأزهر ، وفي حالة تغيير العنوان يتعين على المتعاقد إخطار الجهة الإدارية بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشر يوماً بخطاب مسجل بعلم الوصول يرسل بالبريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد وإلا اعتبر مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

٤- تقديم العطاءات

تقدم العطاءات في مظروفين مغلقين ، أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي ، ويجب أن يثبت على كل منهما نوعه من الخارج ويوضح عليه اسم العملية ورقمها وتاريخ فتح المظاريف الفنية وبيانات صاحب العطاء واسم الجهة الإدارية وعنوان إدارة التعاقدات بخط واضح على النحو التالي:-

يكتب على المظروف الفني

عملية	المظروف الفني
رقم العملية	رقم العملية
تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية	٢٠ / /
اسم صاحب العطاء	
رقم التليفون/	رقم الموبيل /
رقم الفاكس/	Email
اسم الجهة الإدارية	
عنوان إدارة التعاقدات بمبنى مشيخة الأزهر الجديد بطريق صلاح سالم بالدراسة بجوار دار الإفتاء المصرية بالقاهرة	

التوقيع والختم

ويكتب على المظروف المالي

المظروف المالي

عملية رقم العملية
تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية ٢٠ / /
اسم صاحب العطاء
رقم التليفون /
رقم الموبايل /
رقم الفاكس /
اسم الجهة الإدارية
Email

عنوان إدارة التعاقدات بمبنى مشيخة الأزهر الجديد بطريق صلاح سالم بالدراسة بجوار دار الإفتاء المصرية بالقاهرة

- يجب أن تسلم العطاءات قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف أما باليد أو عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد وفي الحالة الأخيرة تكون العبرة بتاريخ توقيع موظف إدارة التعاقدات على إيصال الهيئة بالاستلام ، ويحتفظ بصورة من هذا الإيصال بملف العملية.
- يحظر على أصحاب العطاءات التقدم بالذات أو بالشاركة مع الغير بأكثر من عطاء ، ما لم يكن المتقدم شريكاً مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء.
- يجب على أصحاب العطاءات تحرير العطاء بالقلم الجاف والتوقيع وختم جميع محتويات المظروفين الفني والمالي ونموذج العطاء المختوم بخاتم الأزهر دون نزاع أي ورقة أو شطب أي بند أو شرط أو إجراء أي تعديل بالنموذج مع ضرورة التوقيع أسفل كل صفحة من صفحات كراسة الشروط وبجوار أي كشط أو تصحيح ، وفي حالة عدم التوقيع أسفل كل صفحة يعتبر صاحب العطاء أنه على علم تام بما جاء بها وملتزم بكافة ما ورد بها .
- في حالة الحاجة الى مد مدة صلاحية سريان العطاءات يتم إخطار أصحاب العطاءات كتابة بذلك قبل تاريخ انتهاء مدة صلاحية سريان العطاءات بخمسة عشر يوماً.

٥- المسئولية عن تكاليف العطاءات

يتحمل صاحب العطاء كافة تكاليف إعداد وتقديم عطائه ، وكل ما يتعلق به من مهام ، ولا تتحمل الجهة الإدارية بأي حال من الأحوال أية مسئولية عن تلك التكاليف بغض النظر عن نتيجة العملية المذكورة.

٦- اللغة المستخدمة

اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في كراسة الشروط والمواصفات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات وغيرها من المستندات ذات الصلة بموضوع العملية المذكورة.

٧- العينات:-

أ- يجب على أصحاب العطاءات تقديم عينة لكل بند وعينة مرادف على الأكثر

التوقيع والختم

٨- محتويات المظروف الفني

- لا يعتد بأي شروط أو تحفظات مالية وكذلك أي نسبة خصم داخل المظروف الفني ويتعين أن يحتوى المظروف الفني على ما يلي :-
- بيانات صاحب العطاء.

- جميع البيانات الفنية عن العطاء المقدم.

- المستندات الدالة على سداد التأمين المؤقت المطلوب أو قبول طلب سداد هذا التأمين خصماً من مستحقات صاحب العطاء صالحة للصرف عن عمليات أخرى في الأزهر أو غيرها من الجهات الإدارية.
- المستندات الدالة على شراء كراسة الشروط والمواصفات.

- بيان الطبيعة القانونية لصاحب العطاء ، والمستفيد الحقيقي منه (ويقصد بالمستفيد الحقيقي :- أى شخص طبيعي غير صاحب العطاء تؤول إليه فعلياً ملكية صاحب العطاء أو تكون له السيطرة عليه ، أو الشخص الطبيعي الذى يتم تنفيذ العملية بمعرفة صاحب العطاء لحسابه أو نيابة عنه) ، والمستندات المؤيدة لذلك ، ويعتد فى هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد التأسيس أو النظام الأساسى أو هيكل رأس المال وفق آخر تعديل ، وذلك بالنسبة للشركات ، وأية بيانات أو مستندات أخرى تتعلق بالملكية وذلك بالنسبة لأصحاب العطاءات من غير الشركات.

- صورة ضوئية واضحة لكل من السجل التجاري وتعديلاته ، شهادة التسجيل بضريبة القيمة المضافة ، البطاقة الضريبية لصاحب العطاء وآخر إقرار ضريبي .

ملحوظة: يجب تقديم الأصول للاطلاع عليها وإعادتها بجلسة فتح المظاريف

- التسجيل على بوابة التعاقدات العامة.

- إقرار صاحب العطاء بعدم صدور أحكام نهائية ضده فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات أو فى جرائم التهرب الضريبي أو الجمركي.

- سابقة أعمال مناسبة للعملية المطروحة مبيناً بها تاريخ التعاقد ونوع وقيمة الأعمال على أن تكون معتمدة ومختومة من جهة الإسناد وليس من صاحب العطاء.

- رقم الحساب البنكي معتمد من البنك المتعامل معه موضح به رقم الحساب كاملاً - الفرع.

- إقرار مقدم العطاء بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات.

٩- محتويات المظروف المالي

- موافقة كتابية من صاحب العطاء على أن الاسعار المقدمة شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وضريبة القيمة المضافة.

- تقديم الشهادة الدالة على استيفاء نسبة المكون الصناعي المصري الصادرة من اتحاد الصناعات المصرية والمعتمدة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية عند تقديم عطائه ، ويتم إعفاء المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر من نصف التأمين الابتدائي ومن نصف التأمين النهائي إذا كان المنتج الصناعي محل العملية مستوفياً لنسبة المكون الصناعي المصري وترد القيمة المشار إليها عند تقديم تلك الشهادة.

- نموذج العطاء المالي.

(على صاحب العطاء تقديم عطائه على النموذج المعد بمعرفة الجهة الإدارية أو تقديم عطاء مالي بمعرفته على أن يتضمن بيان الأصناف المطلوبة والأسعار).

- يتعين على صاحب العطاء تقديم العرض الأساسى وعرض مرادف واحد فقط ولن يلتفت لأى عروض مرادفه أخرى.

- وعلى صاحب العطاء ، عند إعداد قائمة الأسعار وجداول الفئات مراعاة الآتي:

أ- يجب على صاحب العطاء كتابة الأسعار بالأرقام والحروف باللغة العربية بالجنسية المصري مقروءة وواضحة وموقعة ومختومة بخاتم صاحب العطاء ، وفي حالة الاختلاف بين الفئة بالأرقام عنها بالحروف سوف يعول على الحروف ، ويجوز في حالة تقديم العطاء من فرد أو شركة في الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية ولغرض المقارنة تتم معادلتها بالجنسية المصري بالسعر المعلن بالبنك المركزي المصري في تاريخ فتح المظاريف الفنية.

ب- أن يكون بيان الأسعار وجداول الفئات موقع ومختوم بخاتم صاحب العطاء.
ت- عدم الكشط أو المحو أو التحشير في جداول الفئات ، وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقماً وحرفاً والتوقيع والختم بخاتم صاحب العطاء بجانبه.
ث- عدم تحديد سعر صنف من الأصناف المطلوبة بقائمة الأسعار ، يعتبر ذلك امتناع صاحب العطاء عن الدخول في هذا الصنف.

ج- لا يعتد بالعطاءات التي تبنى على خفض نسبة مئوية من أقل عطاء يقدم في هذه العملية.
- وفي جميع الأحوال لن يلتفت إلي أي ادعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية.

١٠- الحرية في تعديل بنود الكراسة

يحق للجهة الغاء بعض البنود أو تعديل بنود الكراسة قبل موعد فتح المظاريف الفنية طبقاً لأحكام المادة ١٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

١١- فتح المظاريف الفنية

تفتح مظاريف العطاءات في الوقت والمكان المبين بهذه الكراسة في جلسة علنية عامة بحضور من يرغب من أصحاب العطاءات ، ويجوز تفويض من يرويه للحضور شريطة تقديم تفويض كتابي مختوم ومعتمد من صاحب العطاء.

١٢- أسباب عدم قبول العطاء

- العطاء غير المطابق للشروط والمواصفات والمتطلبات المحددة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ والواردة بهذه الكراسة.
- عدم تسجيل بيانات صاحب العطاء على بوابة التعاقدات العامة أو تحديثها حال تعديلها.
- تسجيل أسم صاحب العطاء بسجل قيد أسماء الممنوعين من التعامل لدى الهيئة العامة للخدمات الحكومية.
- تقديم العطاء بخلاف نظام المظروفين الفني والمالي كل مظروف على حده.
- العطاء غير المصحوب بكشف تسليم العينات.
- العطاء غير المصحوب بالتأمين المؤقت المطلوب.
- العطاء غير المصحوب بالمستندات الكاملة الموضحة بهذه الكراسة وعلي الأخص الإقرار المرفق.
- العطاء الوارد بعد الموعد المعين لفتح المظاريف.
- عدم قبول صاحب العطاء مد مدة صلاحية سريان عطائه كتابة عند طلب الجهة الإدارية ذلك.
- مخالفة حظر التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء.

١٣- التقييم الفني

- أ- تتولى لجنة البت الفني دراسة وفحص العروض الفنية والعينات المقدمة للتحقق من مطابقتها للشروط والمواصفات المطروحة على أساسها العملية.
- ب- يجوز للجنة البت الفني أن تستوفي من أصحاب العطاءات ما تراه من بيانات ومستندات واستيضاح ما غمض من أمور فنية وذلك دون الإخلال بتكافؤ الفرص والمساواة بين جميع أصحاب العطاءات.

التوقيع والختم

١٤ - الجدول الزمني لإجراءات العملية
تسير إجراءات العملية طبقاً للتوقيينات التالية: -

م	الاجراء	الموعد
١	موعد تقديم الشكوى على قرار لجنة البت	خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي للإخطار بقرار لجنة البت ولا تقبل أي شكوى أو تظلمات بعدها.
٢	موعد فتح المظاريف المالية	يتم تحديده بموجب إخطار لأصحاب العطاءات المقبولة فنياً فقط
٣	موعد إخطار العطاء الفائز	خلال مدة لا تجاوز يومين بعد انقضاء سبعة أيام من اعتماد السلطة المختصة قرار لجنة البت المالي.
٤	موعد سداد التأمين النهائي	خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بالترسية.
٥	تسليم أمر التوريد	فور سداد التأمين النهائي .

ملحوظة: المواعيد المحددة بجدول البيانات الأساسية مكتملة لهذا الجدول

١٥ - فتح المظاريف المالية

يقتصر فتح المظاريف المالية على العروض المقبولة فنياً وذلك في الموعد المحدد بالجدول الزمني لإجراءات العملية.

١٦ - دراسة وتقييم العروض المالية والترسية

- يتم مراعاة أحكام المادة ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .
- يتم التقييم المالي على أساس أن الأسعار شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وضريبة القيمة المضافة وذلك بعد توحيد أسس المقارنة بين العطاءات من جميع النواحي الفنية والمالية.

- يتم إخطار العطاء الفائز بترسية العملية عليه وفقاً لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .
- في حالة تساوي الأسعار بين عطاءين أو أكثر من المقبولين مالياً فيحق للجنة البت ترجيح أحدهم أو تجزئة الكميات طبقاً لأحكام المادة ٩/٧٢ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ .

١٧ - توقيع العقد

يلتزم صاحب العطاء الفائز بالتوقيع على العقد فور سداد التأمين النهائي ، ويعتبر التعاقد نافذاً بين الطرفين في جميع الحالات.

١٨ - تعديل العقد

للأزهر الشريف الحق في تعديل العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز ١٥% من كمية كل بند وذلك بنفس الشروط والمواصفات والأسعار التي تم الترسية بها مع مراعاة أحكام المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة ٩٦ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ .

التوقيع والختم



١٩ - الدفعات المقدمة وشروط السداد

- لا يجوز لأصحاب العطاءات تقديم شروط دفع يتم بمقتضاها صرف دفعات أو أجزاء من دفعات قبل استيفاء الشروط المنصوص عليها بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

- الدفعات المقدمة لا تجاوز ٢٥% من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد وغير مقترن بأي قيد أو شرط بالقيمة والعمله ذاتهما ويتم تقييمهما بحساب معدل العائد على المبلغ المنصرف طبقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي.

- يكون السداد بموجب تحويل بنكي (أمر دفع) على الحساب البنكي للمتعاقد.

- تصرف ثمن الكميات الموردة فعلاً في أقرب وقت ممكن وبما لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد وتوقيع العقد من الطرفين أيهم لاحق ، وإذا لم يتم الوفاء بالمبالغ المستحقة للمتعاقد تلتزم الجهة الإدارية بأن تؤدي للمتعاقد ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم المتعاقد مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

٢٠ - التنازل عن العقد

لا يجوز للمتعاقد التنازل للغير عن التعاقد كلياً أو جزئياً أو التنازل عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها ، واستثناء من ذلك ، يجوز أن يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البنوك أو الشركات المالية غير المصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر العربية ، ويكتفي في هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون الإخلال بمسئولية المتعاقد عن تنفيذ العقد ، كما لا يخل قبول نزوله عن المبلغ المستحق له بما يكون للجهة الادارية قبله من حقوق.

٢١ - التقاعس عن الاستلام

يجب على الجهة الإدارية استلام الأصناف المطلوبة في المواعيد المحددة حال مطابقتها للشروط والمواصفات الفنية المبينة بهذه الكراسة ، ويحق للمتعاقد حال تقاعس الجهة الإدارية عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة بالأزهر لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس ، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة وفقاً لأحكام المادة ٤٩ من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة ٩٩ من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

٢٢ - الفحص والاستلام

تحدد الجهة الإدارية موعداً لإنعقاد إجتماع لجنة فحص الكميات الموردة من المتعاقد ، وإذا رفضت اللجنة صنف أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الجهة الإدارية إخطار المتعاقد كتابة بأسباب الرفض ووجوب سحب الكميات المرفوضة وتوريد بدل عنها ، ويلتزم المتعاقد بسحب الكميات المرفوضة خلال مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره ، فإذا تأخر في سحبها فيحق للجهة الإدارية تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (٥%) من قيمة الكميات المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبعد أقصى أربعة أسابيع وبعد إنتهاء تلك المدة يحق للجهة الإدارية اتخاذ إجراءات بيعها لحساب المتعاقد ، ويخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للجهة الإدارية ويكون البيع وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

التوقيع والختم

٢٣- تسوية الخلافات والمنازعات بين الجهة الإدارية والمتعاقد

على الجهة الإدارية والمتعاقد في حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذ العقد يتم عقد اجتماع مع ممثل الجهة الإدارية التي تحدده السلطة المختصة بالأزهر خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد ، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة بالأزهر للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف. وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالإستمرار في تنفيذ التزاماتهما وفقاً لأحكام المادة ٩١ من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٢٤- التزامات المتعاقد

- ١- يلتزم المتعاقد والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيا كانت طبيعته تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهاءه أو إنهائه أو فسخه ، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.
- ٢- يلتزم المتعاقد بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

التوقيع والختم



[Handwritten signature]

ثالثاً: التأمينات

١- التأمين المؤقت

- يجب أن يقدم مع العرض الفني التأمين المؤقت المطلوب.
- يسدد قبل موعد الجلسة بوقت كاف ، بأي من الوسائل المنصوص عليها بقرارات وزير المالية ومنها وسائل الدفع والتحويل الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني أو باحدى الصورتين التاليتين :

- قبول طلب سداد هذا التأمين خصماً من مستحقات صاحب العطاء صالحة للصرف عن عمليات أخرى في الأزهر أو غيرها من الجهات الإدارية.
- خطاب ضمان ابتدائي صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة أو البنوك الخارجية المقبولة من أحد المصارف المحلية المعتمدة غير مقترن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف المحلي بأن يدفع تحت أمر الجهة الإدارية مبلغاً يوازي التأمين المؤقت المطلوب وأنه ملتزم بأدائه بأكمله عند أول طلب منها دون الالتفاف إلي أي معارضة من صاحب العطاء وعلي ألا تقل مدة سريانه عن ثلاثين يوماً بعد انتهاء مدة صلاحية سريان العطاء وعلي أن يصدر باسم مشيخة الأزهر.

٢- التأمين النهائي

- يجب على صاحب العطاء الفائز سداد التأمين النهائي وقدره (٥%) من إجمالي قيمة العطاء ويتم سداده بأي من الوسائل المنصوص عليها بقرارات وزير المالية ومنها وسائل الدفع والتحويل الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني أو باحدى الصورتين التاليتين :
- قبول طلب سداد هذا التأمين خصماً من مستحقات صاحب العطاء الفائز صالحة للصرف عن عمليات أخرى في الأزهر أو غيرها من الجهات الإدارية.
 - خطاب ضمان صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة أو البنوك الخارجية المقبولة من أحد المصارف المحلية المعتمدة غير مقترن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف المحلي بأن يدفع تحت أمر الجهة الإدارية مبلغاً يوازي التأمين النهائي المطلوب وأنه ملتزم بأدائه بأكمله دون الالتفاف إلي أي معارضة من العطاء الفائز ، ويظل التأمين النهائي سارياً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان.
- إذا لم يقم صاحب العطاء الفائز بأداء التأمين النهائي خلال المهلة المحددة جاز للجهة الإدارية إلغاء العقد أو تنفيذه بواسطة أحد أصحاب العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها مع مصادرة التأمين المؤقت وفقاً لأحكام المادة ٤١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة ٨١ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ .

التوقيع والختم

رابعاً: الجزاءات

١- وجوب إلغاء العملية

تُلغى العملية قبل البت فيها في الحالات الآتية:

- أ- إذا استغنى عن العملية نهائياً.
- ب- إذا اقتضت المصلحة العامة إلغاء العملية.
- ت- إذا رأت لجنة تفضيل المنتج الصناعي المصري أن شروط طرح العملية مخالفة لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥.

٢- جواز إلغاء العملية

يجوز للجهة الإدارية إلغاء العملية في أي حالة من الحالات الآتية:

- أ- إذا لم يقدم سوى عطاء وحيد ، أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد.
- ب- إذا اقترنت العطاءات كلها أو أغلبها بتحفظات.
- ت- إذا كانت قيمة العطاء الأقل تجاوز القيمة التقديرية.

٣- الغرامات

إذا تأخر المتعاقد عن توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالبيانات الأساسية لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للجهة الإدارية لدواعي المصلحة العامة إعطائه مهلة لإتمام التنفيذ دون توقيع مقابل تأخير ، وفي حالة تأخره لأسباب راجعة إليه فيوقع على المتعاقد مقابل تأخير وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة ٩٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

ولا يخل توقيع مقابل التأخير ، بحق الجهة الإدارية في الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

٤- وجوب فسخ العقد

يفسخ العقد تلقائياً ودون اعتراض من المتعاقد في الحالات الآتية:

- أ- إذا تبين أن المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الجهة الإدارية أو في حصوله على العقد.
- ب- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار.
- ت- إذا أفلس المتعاقد أو أعسر.

٥- جواز فسخ العقد أو التنفيذ على الحساب

إذا أخل المتعاقد بأي شرط من شروط التعاقد ، يحق للجهة الإدارية فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد وفي الحالتين يصبح التأمين النهائي من حق الجهة الإدارية كما يكون لها أن تخصم ما تستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق بها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها ، وفي حالة عدم كفايتها يحق للجهة الإدارية خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الإستحقاق ، دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات قضائية ، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري ، ولا يحق للمتعاقد المطالبة باسترداد ما سبق سداده للجهة الإدارية .

التوقيع والختم



الأزهر الشريف
المجلس الأعلى للأزهر
الإدارة المركزية للشئون الإدارية
الإدارة العامة للشئون المقر

خامساً: المواصفات الفنية للسودار رقم ١٥٥١

المواصفات الفنية لأدوات وخامات ومستلزمات النظافة

أولاً: احتياجات القطاعات الرئيسية والمناطق الأزهرية للعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦م

م	اسم الصنف	العدد	م	اسم الصنف	العدد	الملاحظات
١	فوطه صفراء مقاس لا يقل عن ٧٠×٥٠	٦٠٠٠	٩	مناديل علب العلبة ٢٠٠ منديل ٢×١٠٠ طبقة	١٠٠٠ علبة	جميع الأصناف من نوعية جيدة ويتم تقديم عينات للمفاضلة بينهم لاختيار الأفضل والأنسب ومرعاة إن تكون الخامات والمبيدات حديثة الإنتاج ويراعي التأكيد علي تاريخ الإنتاج والصلاحية وأن تكون من إنتاج شركات ذات علامات تجارية معروفة وحاصلة علي تصريح من الجهات المعنية
٢	صابون سائل (التر)	٦٠٠٠ لتر	١٠	معطر روائح مختلفة ٣٠٠ مللي	١٥٠ دستة	
٣	صابون لليد روائح مختلفة لا يقل عن ٤٥٠ مللي	١٠٠٠ عبوة	١١	شنطة قمامة جامبو	١٠٠ كيلو	
٤	كلور (١) لتر لا يقل عن ٣%	٣٠٠٠ لتر	١٢	شنطة قمامة صغيرة	١٠٠ كيلو	
٥	مبيد حشري نوعية جيدة لا يقل عن ٢٥٠ مللي	٤٠٠٠ علبة (عبوة)	١٣	ملمع زجاج ٥٠٠ مللي	١٠٠ زجاجة	
٦	جردل بلاستيك بالشرشوبة باليد خشب ١٨ لتر	٣٠٠	١٤	شرشوبة غيار قطن	٣٠٠	
٧	بستله حجم كبير بالغطاء مقاس ٧٠ لتر	١٠٠	١٥	مناديل سحب ٥٥٠ منديل ٢٢٥ ٢× طبقة نوعية جيدة	١٠٠٠ علبة	
٨	ملمع اخشاب اسبراي خامة جيدة عالية الجودة لا تقل عن ٢٥٠ مللي	١٠٠ عبوة				

ثانياً: الشروط الخاصة

الشروط العامة وبيان المواصفات الفنية الواردة بكراسة الشروط مكملته لهذه الشروط

١- يلتزم المتعاقد بتوريد الأصناف المطلوبة من أجود الأنواع وصالحة للاستخدام ومطابقة
للمواصفات القياسية المصرية والمصرح بيها من الجهات المعنية وكذا مطابقة للشروط
والمواصفات المحددة قرين كل بند من البنود المطلوبة.

محمد حيدر
محمود عبد الله
محمد حيدر

- ٢- يلتزم المتعاقد بتوريد خامات ومواد النظافة المطلوبة موضعاً بيها كافة البيانات وتاريخ الانتهاء ومدة الصلاحية وظروف التخزين الملائمة للحفاظ عليها لحين الاستخدام
- ٣- يجب ألا يزيد تاريخ إنتاج خامات ومواد النظافة المطلوبة عن ربع مدة الصلاحية الخاصة بكل بند من تاريخ التوريد
- ٤- يجب ألا تقل صلاحية خامات ومواد النظافة المطلوبة عن عام من تاريخ الإنتاج
- ٥- يضمن المتعاقد خامات ومواد لنظافة المطلوبة لمدة لا تقل عن عشرة شهور من تاريخ أتمام فحص وقبول واعتماد الأصناف الموردة وذلك ضد عيوب الصناعة وغيرها كما يضمن المتعاقد أدوات النظافة المطلوبة لمدة لا تقل عن عام من تاريخ أتمام فحص وقبول واعتماد الأصناف الموردة وذلك ضد عيوب الصناعة وغيرها وفي جميع الأحوال يحق للأزهر استبدال أي من الأصناف المطلوبة التي يظهر فيها أي عيوب عند الاستخدام طوال مدة الضمان
- ٦- مدة التوريد شهر واحد

أعضاء اللجنة

١- محمد عبد الله عيسى

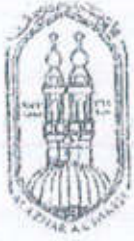
٢- محمد عبد ربه

٣- محمد أحمد محمد صلي

٤- محمد أحمد محمد

رئيس اللجنة





تابع
خامساً: المواصفات الفنية

الأزهر الشريف
المجلس الأعلى للأزهر
الإدارة المركزية للشئون الإدارية
الإدارة العامة للشئون المقر

المواصفات الفنية للبند رقم ١٦ معطر روائح مختلفة

اسم الصنف	الوحدة	الكمية	ملاحظات
معطر روائح مختلفة	عبوة	١٨٣٠	نوعية جيدة ويتم تقديم عينات للمفاضلة بينهم لاختيار الأفضل والأنسب ومراعاه إن تكون الطامات والبيدات حديثة الإنتاج ويراعى التأكيد على تاريخ الإنتاج والصلاحيه وان تكون من إنتاج شركات ذات علامات تجارية معروفة وحاصلة على تصريح من الجهات المعنية

ثانياً: الشروط الخاصة

- الشروط العامة وبيان المواصفات الفنية الواردة بكراسة الشروط مكملته لهذه الشروط
- ١- يلتزم المتعاقد بتوريد الأصناف المطلوبة من أجود الأنواع وصالحة للاستخدام ومطابقة للمواصفات القياسية المصرية والمصرح بيها من الجهات المعنية وكذا مطابقة للشروط والمواصفات المحددة قرين كل بند من البنود المطلوبة.
 - ٢- يلتزم المتعاقد بتوريد **الصنف المطلوب** موضعاً بيها كافة البيانات وتاريخ الانتهاء ومدة الصلاحية وظروف التخزين الملائمة للحفاظ عليها لحين الاستخدام
 - ٣- يجب ألا يزيد تاريخ إنتاج خامات ومواد النظافة المطلوبة عن شهرين سابقين لتاريخ إتمام التوريد بعد أقصى
 - ٤- يجب ألا تقل صلاحية **الصنف المطلوب** عن عام من تاريخ الإنتاج.
 - ٥- يضمن المتعاقد **الصنف المورد** لمدة لا تقل عن عشرة شهور من تاريخ إتمام فحص وقبول واعتماد الأصناف الموردة وذلك ضد عيوب الصناعة وغيرها كما يضمن المتعاقد **الصنف المورد** لمدة لا تقل عن عام من تاريخ إتمام فحص وقبول واعتماد **الصنف المورد** وذلك ضد عيوب الصناعة وغيرها وفي جميع الأحوال يحق للأزهر استبدال **الصنف المورد** التي يظهر بيها أي عيوب عند الاستخدام طوال مدة الضمان.

أعضاء اللجنة

١- د. محمد عبد الحليم

٢- د. محمد عبد الحليم

٣- د. محمد عبد الحليم

يعتمد

49

سادساً: نموذج العرض المالي

عن عملية توريد أدوات وخامات نظافة للأزهر الشريف للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م

بند	اسم الصنف	الوحدة	العدد	سعر الوحدة		إجمالي السعر	
				قرش	جنيه	قرش	جنيه
١	فوطه صفراء مقاس لا يقل عن ٧٠×٥٠	عدد	٦٠٠٠				
٢	صابون سائل ١ لتر	عبوة	٦٠٠٠				
٣	صابون لليد روائح مختلفة لا يقل عن ٤٥٠ ملي	عبوة	١٠٠٠				
٤	كلور ١ لتر تركيز ٣ %	عبوة	٣٠٠٠				
٥	مبيد حشري لا يقل عن ٢٥٠ ملي	عبوة	٤٠٠٠				
٦	جردل بلاستيك بالشرشوبة باليد خشب ١٨ لتر	عدد	٣٠٠				
٧	بستلة حجم كبير بالغطاء مقاس ٧٠ لتر	عدد	١٠٠				
٨	ملمع أخشاب إسبراي خامه جيدة عالية الجودة لا تقل عن ٢٥٠ ملي	عبوة	١٠٠				
٩	مناديل علب العلية ٢٠٠ منديل ٢×١٠٠ طبقة	علبة	١٠٠٠				
١٠	معطر روائح مختلفة ٣٠٠ ملي	بالدسته	١٥٠				
١١	شنطة قمامة جامبو	كيلو	١٠٠				
١٢	شنطة قمامة صغيرة	كيلو	١٠٠				
١٣	ملمع زجاج ٥٠٠ ملي	زجاجة	١٠٠				
١٤	شرشوبة غبار قطن	عدد	٣٠٠				
١٥	مناديل سحب ٥٥٠ منديل ٢×٢٢٥ طبقة نوعية جيدة	علبة	١٠٠٠				
١٦	معطر روائح مختلفة ٣٠٠ ملي	عبوة	١٨٣٠				

جنيهاً مصرياً لا غير

القيمة الإجمالية للعطاء " فقط

شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وضريبة القيمة المضافة.

التوقيع والختم

٣

سابعاً: الإقرار

العطاء مقدم من:

اسم ولقب صاحب العطاء:

صفة صاحب العطاء:

رقم السجل التجاري:

رقم الملف الضريبي:

رقم البطاقة الضريبية:

مأمورية الضرائب التابع لها:

العنوان:

رقم بريدي:

Emai:

أرقام التليفونات والفاكسات:

ت:

ف:

موبيل:

أقر أنا الموقع أدناه بأنني قد أطلعت على كراسة الشروط والمواصفات وملحقاتها وتم دراستها وفحصها جيداً وأنني موافق على جميع الشروط والمواصفات وملتزم بها دون أية اعتراضات واتعهد بتوريد الكميات المطلوبة بحالة جيدة ومطابقة للمواصفات الفنية في الموعد المحدد كما أقر بالالتزام بعدم التمييز بين العاملين أو المتقدمين للعمل لديهم على أساس الجنس أو أي اعتبارات أخرى غير مهنية والمساواة بين الجنسين في فرص التوظيف والترقي، والتدريب، والأجور وبينة العمل، واتعهد بالتوقيع على العقد في المدة المحددة ، كما أقر بعدم صدور أحكام نهائية ضدي في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أو في جرائم التهرب الضريبي أو الجمركي ، وأقر بصحة كافة البيانات المبينة به عليه .

وهذا إقرار مني بذلك

المقر بما فيه

أسم صاحب العطاء:

بطاقة الرقم القومي رقم:

التوقيع:

الختم:

ثامناً: نموذج العقد

عن عملية توريد أدوات وخامات نظافة للأزهر الشريف للعام المالي ٢٥/٢٠٢٦م

إنه في يوم الموافق / / ٢٠٢٦

حرر هذا العقد بين كل من :

أولاً: الأزهر الشريف ويمثله قانونا فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد محمد الطيب بصفته الإمام الأكبر شيخ الأزهر - وينوب عنه في توقيع السيد / بصفته بالتفويض رقم ومحلله المختار الإدارة المركزية للشئون القانونية الكائن مقرها بمبنى مشيخة الأزهر الجديد بحديقة الخالدين بالدراسة - محافظه القاهرة .

(طرف أول)

ثانياً: ويمثلها السيد / بصفته بطاقة رقم قومي والكاين مقرها بطاقة ضريبية : صادرة بتاريخ مأمورية ضرائب : ملف ضريبي رقم : سجل تجاري رقم : تليفون رقم : فاكس رقم : بريد إلكتروني :

(طرف ثاني)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على توريد أدوات وخامات نظافة للأزهر الشريف للعام المالي ٢٥/٢٠٢٦م ، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية ، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإلتزامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعطاء المقدم منه ، والذي قبله الطرف الأول .

وفي ضوء اعتماد فضيلة وكيل الأزهر المفوض من فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر بالقرار رقم ١١١/أ لسنة ٢٠١٩ إجراء طرح العملية رقم بتاريخ / / ٢٠٢٦ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ والإعلان وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ ... / ... / ٢٠٢٦ بشأن رقم لسنة ٢٠٢٦ للتعاقد على توريد أدوات وخامات نظافة للأزهر الشريف ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد ، وما أوصت به لجنة البت في بجلستها المعقودة يوم الموافق من قبول العطاء المقدم من الطرف الثاني بقيمه أجمالية قدرها جنيه (فقط جنيه لا غير) والذي تمت الترسية بناءً عليه ، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة بالأزهر لتوصية لجنة البت بتاريخ ... / ... / ٢٠٢٦م . وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما القانونية وصفتهما للتعاقد اتفاقاً على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات للعملية والعطاء المقدم من الطرف الثاني ، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر البت في رقم ... لسنة ٢٠٢٦ وأمر التوريد المؤرخ / / ٢٠٢٤ جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً ومكملاً لأحكامه .

الطرف الثاني

الطرف الأول

(٢)

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وبقيمة إجمالية قدرها جنيهه (فقط لا غير) شاملة ضريبة القيمة المضافة وكافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وذلك على النحو التالي:

بند	اسم الصنف	الوحدة	العدد	سعر الوحدة	إجمالي السعر
				قرش	جنيه
القيمة الإجمالية للعطاء " فقط					
جنيهاً مصر					
لاغير " شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وضريبة القيمة المضافة.					

البند الثالث

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره جنيهه " فقط جنيهاً مصرياً لاغير " بما يعادل نسبة (٥ %) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي وذلك ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان.

البند الرابع (حذف هذا البند في حالة عدم وجود دفعات مقدمة)

قام الطرف الأول بسداد دفعة مقدمة بمبلغ إجمالي مقداره جنيهه " فقط جنيهاً مصرياً لاغير " بما يعادل نسبة (.....%) من قيمة التعاقد مقابل خطاب بنكي معتمد صادر من بنك وغير مقترن بأي قيد أو شرط بالقيمة والعمله ذاتهما قدمه الطرف الثاني للطرف الأول.

البند الخامس

يلتزم الطرف الثاني بتوريد أدوات وخامات نظافة للأزهر الشريف محل العقد بمبنى مخازن الأزهر الرئيسية الكائنة بإمتداد شارع احمد سعيد – أمام مصنع تاكي لصناعة الإسفنج – العباسية - محافظة القاهرة وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال شهر لجميع البنود من اليوم التالي لاستلام أمر التوريد الحاصل في .../.../٢٠٢٦ ، كما يلتزم الطرف الثاني بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين.

البند السادس

حدد الطرف الأول يوم الموافق في تمام الساعة موعداً لإنعقاد إجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثاني ، وإذا رفضت اللجنة صنف أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثاني بأسباب الرفض كتابةً. ويلتزم الطرف الثاني بسحب الكميات المرفوضة وتوريد بدل منها خلال مدة لاتجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره ، فإذا تأخر في سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (٥%) من قيمة الكميات المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبحد أقصى أربعة أسابيع وبعد إنتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثاني ، ويخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للطرف الأول ويكون البيع وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

الطرف الثاني**الطرف الأول**

(٣)

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الكميات المطلوبة محل هذا العقد في المواعيد المحددة ، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها ، ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة بالأزهر لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس ، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة وفقاً لأحكام المادة ٤٩ من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة ٩٩ من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

البند الثامن

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد للطرف الثاني ثمن الكميات الموردة فعلياً خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد وتوقيع العقد من الطرفين أيهما لاحق ، وذلك على حسابه رقم بالبنك وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الإئتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند التاسع

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يتجاوز (١٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

البند العاشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول لدواعي المصلحة العامة إعطائه مهلة لإتمام التنفيذ دون توقيع مقابل تأخير ، وفي حالة تأخره لأسباب راجعة إليه فيوقع عليه مقابل تأخير وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة ٩٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ . ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

البند الحادي عشر

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً.

البند الثاني عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، أو في جرائم التهرب الضريبي أو الجمركي.

البند الثالث عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيا كانت طبيعته تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهاءه أو إنهائه أو فسخه ، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررّة في هذا الشأن.

الطرف الثاني

الطرف الأول

(٤)

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

البند الخامس عشر

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للإلتزام ببنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع ممثل الجهة الإدارية التي تحدده السلطة المختصة بالأزهر خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة بالأزهر للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالإستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد وفقاً لأحكام المادة ٩١ من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

البند السادس عشر

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط من شروط التعاقد ، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أية جهة إدارية أخرى أيأ كان سبب الاستحقاق ، دون حاجة إلي اتخاذ أي إجراءات قضائية ، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري ، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

البند السابع عشر

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.
- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
- ٣- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر.

البند الثامن عشر

تسري أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية ولائحته التنفيذية على هذا العقد.

البند التاسع عشر

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

هذا إذا كان الطرف الثاني شخصاً اعتبارياً خاصاً ويعدل البند إذا كان شخصاً اعتبارياً ليكون البند على النحو التالي

البند العشرون

تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.

الطرف الثاني

الطرف الأول

البند الواحد والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية ، وفي حاله تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشر يوماً ، بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الثاني والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني ، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى ، للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الأول

الاسم :

الصفة :

التوقيع :

الاسم :

الصفة :

التوقيع :

راجع العقد النموذجي بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى وذلك بجلستها المنعقدة في ٢٨/٣/٢٠٢٠ ، ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في ٢٠/٥/٢٠٢٠

